مركز مدافع لحقوق الإنسان
DEFENDER CENTER FOR HUMAN RIGHTS

تقرير موجز عن حالة حقوق الإنسان في ليبيا

مايو2023/مايو2024

تقرير موجز عن حالة حقوق الإنسان في ليبيا

مايو2023/مايو2024

مركز مدافع لحقوق الإنسان

مقدمة

يستمر الفشل الدولي والوطني في معالجة أزمة انتهاكات حقوق الإنسان المتفشية في ليبيا لسنوات طويلة. بالرغم من استمرار عمل بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، والتي تناوب على إدارتها نحو 9 ممثلين خواص للأمين العام للأمم المتحدة، إلا أن البعثة لم تتمكن من تحقيق هدفها الأول وهو تسهيل عملية سياسية شاملة يقودها الليبيون ويتولون زمامها بدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك إجراء انتخابات وطنية وبرلمانية حرة ونزيهة وشفافة وشاملة في أقرب. أيضًا وبالرغم من انتهاء ولاية بعثة تقصي الحقائق ونشر تقريرها النهائي المليء الذي توثق فيه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في ليبيا، وتوجه فيه اتهامات لجهات وأطراف محددة؛ إلا أن هذا الجهد لم تتم الاستفادة منه حتى اللحظة. إن غياب الإرادة السياسية لدى المجتمع الدولي والذي يترجمه صدور 44 قرار من مجلس الامن بخصوص ليبيا ، يضاف لذلك عجز الأطراف السياسية في إيجاد حلول للازمة مما أدى إلى الفشل في إجراء انتخابات وطنية نزيهة وشفافة، وفي تحول ليبيا إلى ساحة آمنة لمنتهكي حقوق الإنسان في ظل تفشي ظاهرة الإفلات من العقاب وغياب المحاسبة.

والأكثر خطرًا من فشل المجتمع الدولي في إجراء الانتخابات في ليبيا ودعم المجتمع المدني ووقف انتهاكات حقوق الإنسان، هو الانقسام السياسي الليبي وغياب الإرادة السياسية لدى الحكومة والسلطات الليبية المختلفة لإجراء انتخابات تحترم إرادة المواطنين الليبيين، والتخلي عن السلطة والسلاح؛ لتتمتع ليبيا بالسلام والأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان. بالإضافة إلى تزايد تأثير الجماعات الدينية المتشددة على عدد لا يستهان به من المؤسسات الرسمية الليبية في الشرق والغرب، وانتشار خطابها المعادي للحقوق والحريات على منابر المساجد وقاعات اجتماعات صُناع القرار في شرق وغرب البلاد.

فلا تزال الحملة القمعية ضد المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في ليبيا تتم برعاية الحكومة والأجهزة الأمنية والمجموعات المسلحة والمنابر الدينية، مستفيدة من غياب الدعم المطلوب من المجتمع الدولي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وحماية الحق في حرية التنظيم في ليبيا. ولأن حرية الصحافة والتعبير كان لها عدد لا يُحصى من الضحايا خلال العقد الماضي؛ فرض الكثير من الصحفيين على أنفسهم رقابة ذاتية لحماية أنفسهم من القتل والإخفاء القسري والتعذيب، وبينما توقف بعضهم عن الكتابة الناقدة لسياسات السلطات والحكومة الليبية، غادر البعض الآخر البلاد سعيًا وراء التمتع بالأمان، فيما يظل هناك صحفيون ومدونون وصُناع محتوى على مواقع التواصل الاجتماعي يتوقعون الأسوأ في أي وقت. ولأنه لا توجد

محاسبة للأطراف التي تنتهك حقوق الصحفيين، ولأن المعايير الدولية لحرية التعبير والصحافة ضربت بها السلطات الليبية عرض الحائط منذ زمن؛ استغلت بعض المؤسسات الدينية الرسمية الأمر لتفرض رقابة على التعبير والضمير هي أقرب لممارسات العصور الوسطى، وأنشأت ما يُسمى ببرنامج "حراس الفضيلة". وهو ما أسفر عن تعرض عدد كبير من المواطنين لطائفة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان.

وبعد عدة شهور من تأسيس حراس الفضيلة؛ تلقى الليبيون صدمة كبيرة أخرى تمثلت في إعلان مجلس النواب عن إصداره قانون جديد ينتمي أيضًا للعصور الوسطى يحمل اسم (قانون تجريم أعمال السحر والشعوذة والكهانة وما في حكمها)، وذلك في جلسته المنعقدة في 9 يناير 2024. وبالرغم من غموض الجريمة المنصوص عليها في القانون المشار إليه؛ إلا أن العقوبة تصل إلى الإعدام، وإمعانًا في التخلي عن المعايير الحديثة للصياغات القانونية؛ استخدم المشرّع الليبي مصطلح "القتل" بدلا عن "الإعدام". وجدير بالذكر أنه تم تقديم مشروع القانون في 2021 من قِبل الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية في حكومة الوحدة الوطنية، وذلك في ظل سيطرة التيار السلفي على الهيئة (في الشرق والغرب). [1] يأتي ذلك في الوقت الذي يمتنع فيه مجلس النواب الليبي عن مراجعة الترسانة التشريعية الليبية وإلغاء العمل بقوانين قمعية وإصدار قوانين جديدة تراعي واقع الحياة اليومية للمواطن الليبي وتعمل على رفع المظالم وترسخ قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتقوم بحماية الحقوق والحريات، مثل الامتناع عن إصدار قانون جديد للجمعيات وقانون يحترم حرية التعبير والصحافة ويحمي الصحفيين والنظر في القوانين المتعلقة بالانتخابات العامة ومراجعة قانون العقوبات الجنائية وغيرها.

وفي ظل غياب المحاسبة وتمتع الجناة بالإفلات من العقاب على ارتكاب جريمة الإخفاء القسري؛ تعرض عضو مجلي النواب إبراهيم الدرسي للاختطاف في 18 مايو 2024، وذلك من منزله ببنغازي في أعقاب حضوره الاحتفال بذكرى "عملية الكرامة" التي نظمها "الجيش الوطني الليبي" في الشرق بقيادة المشير خليفة حفتر. وهي حادثة تعيد إلى الأذهان ذكرى حادثة اختفاء النائبة سهام سرقيوة قسريًا في بنغازي في يوليو 2019، ولا يزال مصيرها مجهولا حتى الآن. وكانت مجموعة من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني قد أصدرت بياناً مشتركًا في 23 أبريل 2024، تحذر فيه من مغبّة استفحال ممارسات الإخفاء القسري والاحتجاز التعسفي في ليبيا؛ وقد أشار البيان إلى أن تلك الممارسات تتم بشكل منهجي وعلى نطاق واسع "حيث أفرطت

[1] معاقبة السّحر بـ "القتل" في ليبيا: قانون جديد ينزع الفواصل بين الواقع والغيب، المفكرة القانونية، 26 فبراير 2024.

الأجهزة الأمنية في عمليات الاعتقال خارج إطار القانون، لإسكات الخصوم السياسيين، أو أولئك الذين ينظر إليهم على أنهم تهديد لرموز النظام السياسي وقياداته".

من ناحية أخرى، وفي ظل تحالف السلطات المختلفة المستفيدة من استشراء الفساد في ليبيا؛ يظل المهاجرين واللاجئين بمثابة مصدر للأموال غير المشروعة، سواء بطلب الفدية من أهالي المهاجرين أو استعبادهم. فضلا عن استمرار تعرض المهاجرين للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان دون محاسبة الجناة، بما ذي ذلك القتل والتعذيب والاغتصاب والاستعباد الجنسي في أماكن الاحتجاز. وبينما يبتلع البحر الأبيض المتوسط سنويًا عددا كبيرًا من المهاجرين؛ فإنه في ظل حصار دول الاتحاد الأوروبي للمهاجرين ودعمها جهات مختلفة في منطقة شمال أفريقيا، بما في ذلك خفر السواحل الليبي، يتم إعادة أعداد هائلة من المهاجرين قسرًا من عرض البحر الأبيض المتوسط إلى ليبيا، ليتعرضوا مجددا لأنواع مختلفة من سوء المعاملة. ويتمتع الجناة بالإفلات من العقاب المحلي والدولي؛ الأمر الذي يشجعهم على الاستمرار في جرائمهم.

الإعصار دانيال يفضح فساد وتواطؤ السلطات

في يوم 11 سبتمبر 2023 ضرب الإعصار دانيال عدة مدن في شرق ليبيا من ضمنهم مدينة درنة التي تفاقمت فيها الكارثة بعد انهيار السدّين المحيطين بالمدينة والذي أدي إلى أكثر من 4 ضحية والرقم مرشح للزيادة ، فضلا عن آلاف المفقودين وتشريد نحو 45 ألف شخص، فضلا عن محو معالم المدينة. و في 14 سبتمبر 2023، أطلق مواطنون و منظمات و مدافعون عن حقوق الانسان وصحفيين ليبيين عريضة مفتوحة للتوقيع، تطالب المجتمع الدولي بـ "إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة ومحايدة بصلاحيات محددة للكشف عن أسباب هذه الكارثة، والكشف عن المسؤولين عنها، تمهيدا لتقديمهم للمحاكمة ومحاسبتهم"؛ وذلك في ظل عدم الثقة في شفافية ونزاهة أي تحقيق محلي يتناول الحادث وأسبابه.

وقد أشار مركز مدافع ومنظمات حقوقية ليبية شريكة حينها إلى أن الإهمال الجسيم والفساد من قِبَل السلطات الليبية المتعاقبة لمدة عقود وتقاعسها عن القيام بأعمال الصيانة اللازمة للسدين رغم اعتماد ميزانيات لصيانتهما سنة 2010 و2012 و2021 في الميزانية العامة للدولة، فضلا عن عدم اتخاذها الإجراءات اللازمة لحماية السكان وإجلاءهم من المناطق المهددة بالغرق

جرّاء السيول المتوقعة، شيء لا يمكن إنكاره.[2] وبالرغم من تشكيل لجنة تحقيق من مكتب النائب العام والبحث عن أسباب انهيار السدّين وتقديم المسؤولين للعدالة. حيث تمّ توجيه الاتهام إلى 16 شخصا وحبس 14 منهم، من أبرزهم عميد بلدية درنة وعدد من المسؤولين بالموارد المائية وهيئة السدود بالمدينة. كما تم إصدار نشرتين حمروين وبطاقة جلب في حقّ اثنين من المتهمين خارج الحدود الليبية. وأكدت التحقيقات وجود إهمال وتقصير في صيانة هذين السدّين. فعدا عن عدم وجود منظومة إنذار في السدّين وإهمال عمليات تنظيف الفتحات وإهمال الصيانة الدورية، كشفتْ التّحقيقات أنّ نظام التّصريف في الوادي لا يعمل بالصورة التصميميّة لتراكم الطمي منذ عام.[3]

وتمّت إحالة القضية تحت رقم 81/2023 بحث جنائي درنة إلى غرفة الاتهام في محكمة درنة الابتدائية للتحقيق معهم في مجموعة من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات والقوانين المكملة له وهي تشمل تهم الإهمال الناتج عنه خطأ والقتل الخطأ والإيذاء الخطير بالإضافة للإهمال والتقصير في حفظ وصيانة المال العام والإهمال الوظيفي. كما شملت التهم أيضا إلحاق الضرر عمدا بالمال العام وإنفاق المال في غير الأغراض المخصص له وتهم فساد تتعلق بتنفيذ عقود المقالات والتعاقد مع شركات محددة دون غيرها وإساءة استعمال سلطات وظيفتهم وتحقيق منافع للغير والحصول على كسب غير مشروع. [4]

ورغم كل هذه الإجراءات القضائية لازالت الشكوك زالت تراود ذوي الضحايا في مدى كشف الحقيقة ومحاسبة المسؤولين، وما يعزز هذه الشكوك هو عدم تقديم مسؤولين في مناصب عليا تدور حولهم شبهات فساد وأهملوا صيانة السدود، وقد أوردت دراسة بحثية لجامعة عمر المختار سنة 2022 على أهمية صيانة السدود وهوما طالب بيت درنة الثقافي خلال ندوة قبل الكارثة بأيام بضرورة صيانة السدود .

ومما يزيد الشكوك انحصار الملاحقات حتى اليوم بالإهمال الحاصل في ترميم السدّين، من دون أن تشمل المسؤوليات الناجمة عن الإهمال في اتخاذ إجراءات تحسبا للإعصار (كإخلاء المدن الأكثر تعرضا) أو عن التخبّط في الإجراءات المتخذة أو أيضا المسؤوليات المتصلة بسوء عملية الإنقاذ وتأخرها، وكلها أمور أسهمت في مضاعفة عدد الضحايا. [5]

[2] مجموعة المساءلة أولاً تُطالب بإجراء تحقيق دولي مستقل في تفاقم كارثة درنة وشرق ليبيا، مركز مدافع لحقوق الانسان ومنظمة رصد الجرائم في ليبيا ومنظمة تحري ومحامون من اجل العدالة في ليبيا، 26 سبتمبر 2023.
[3] المرجع السابق
[4] المرجع السابق
[5] المرجع السابق

يضاف إلى كل تلك المخاوف تصريحات رئيس مجلس النواب وبعض النواب لجهة أن الكارثة قضاء وقدر ولا مجال لمؤسسات الدولة أن تفعل شيئا، في مسعى لتمييع القضية وإخراجها من سياقها. خطاب القضاء والقدر كاد يتحول في أوساط المراجع السياسية والدينية إلى خطاب رسمي موحد.[6]

كما أصدرت منظمة العفو الدولية في مارس 2024 تقريرًا سلّطت فيه الضوء على تقاعس السلطات الليبية عن إصدار التحذيرات اللازمة واتخاذ التدابير الواجبة لتخفيف مخاطر الإعصار قبل أن يضرب درنة، فضلا عن إجراء التحقيقات مع المسؤولين في السلطة كجزء من التحقيقات الجنائية، وأشار التقرير إلى أن عملية صرف التعويضات قد شابها "التأخير والإقصاء التمييزي للاجئين والمهاجرين، وبعض سكان درنة الليبيين النازحين إلى غرب ليبيا".[7]

متى تتوقف السلطات الليبية عن قمع المجتمع المدني؟

لا يزال المجتمع المدني الليبي يعاني من تعنت السلطات الليبية المختلفة التي تواصل فرض القيود القانونية التعسفية المتعارضة مع المعايير الدولية لحرية تكوين الجمعيات، كما تواصل استخدام الوسائل الإعلامية المملوكة للدولة في تشويه سمعة المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان وترسيخ صورة سلبية عن الناشطين المنخرطين في المجتمع المدني واعتبارهم عملاء للغرب لديهم أجندة تتعارض مع المصالح الوطنية للشعب الليبي. كما يستمر دعم الخطاب الديني الصادر عن المؤسسات الدينية الرسمية وكثير من المنابر الدينية الأخرى مع سردية الأجهزة الامنية المعادية لمنظمات حقوق الإنسان، بما في ذلك التحريض على النشطاء الحقوقيين واتهامهم بأنهم أداة في أيد الدول الغربية الساعية لهدم القيم والتقاليد الإسلامية.

وبالرغم من مطالب منظمات حقوق الإنسان الليبية والدولية بإنهاء الحملة القمعية ضد المجتمع المدني وإطلاق سراح المحتجزين تعسفيًا؛ إلا أن السلطات تتجاهل أصوات ونداءات المطالبين بحرية التنظيم والتعبير والتجمع، وتواصل حربها على المنظمات، بما في ذلك قرارات تتعارض مع الحقوق الدستورية والمعايير الدولية لحرية التنظيم وتكوين الجمعيات ومع التزامات

[6] لمزيد من التفاصيل، انظر: إعصار دانيال وكارثة انهيار سدّي درنة (1): استجابة رسمية مرتبكة، المفكرة القانونية، 7 فبراير 2024، وإعصار دانيال وكارثة انهيار سدّي درنة (2): توقيفات قضائية وسط مخاوف من تدخلات سياسية وقبلية، المفكرة القانونية، 8 فبراير 2024.

[7] ليبيا: يجب إجراء تحقيقات شاملة بشأن مسؤولية الجهات العسكرية والسياسية المتنفذة عن فيضانات درنة الكارثية، العفو الدولية، 11 مارس 2024، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2024/03/libya-ensure-full-investigations-into-responsibility-of-powerful-military-and-political-actors-over-catastrophic-derna-floods/

ليبيا الدولية في مجال حقوق الإنسان. وبالرغم من محاولات حثيثة، على مدار أعوام متتالية، من المجتمع المدني الليبي والدولي لإجراء حوار جاد وإيجابي مع السلطات التشريعية الليبية لحل أزمة المجتمع المدني عبر إصدار قانون للجمعيات يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، أعده خبراء قانونيون وحقوقيون ليبيون؛ إلا أنه لم تتوافر بعد الإرادة السياسية لدى السلطات الليبية لوقف ملاحقة المدافعين عن حقوق الإنسان ورفع الحصار عن منظمات المجتمع المدني. وقد أكدت بعثة تقصي الحقائق في تقريرها النهائي على أن مناخ الخوف المحيط بالمجتمع المدني كثيرًا ما أعاق مهمات البعثة، وأكد التقرير على أن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي تتعلق بالاحتجاز تشمل المدافعين عن حقوق الإنسان وممثلي المجتمع المدني، كما رصدت البعثة تعرض عدد من المدافعين والنشطاء والصحفيين للتعذيب، والاغتصاب، والاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري؛ وذلك نتيجة تعبيرهم عن آراء تتعلق بحقوق المرأة، والمساواة بين الجنسين، وحقوق جماعات الشعوب الأصلية، والدين.[8]

وفي إطار مواصلة الحكومة والسلطات الليبية لإصدار القرارات والتعميمات التي تستهدف بشكل واضح قمع المجتمع المدني المحلي والدولي في ليبيا، أصدر مدير إدارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بديوان رئاسة الوزراء لحكومة الوحدة الوطنية في ليبيا، في 13 مارس 2023، تعميم رقم 5803، يطلب فيه من الإدارات المختصة في ليبيا سحب تراخيص جميع المنظمات غير الحكومية التي أنشئت منذ عام 2011. مما يجعل جميع منظمات المجتمع المدني غير قانونية، ويعني في النهاية إغلاق مجال العمل المدني بالكامل في ليبيا.[9] وفي 31 مارس 2023، قام مكتب رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس، بإصدار تعميم لإبلاغ المنظمات غير الحكومية المحلية والأجنبية بأنها لن تتمكن من مواصلة العمل في ليبيا دون إجراءها تصحيحًا لوضعها القانوني بما يتوافق مع قانون عام 2001 من عهد معمر القذافي.[10]

واستمرارا لسياسة التشهير بالمدافعين عن حقوق الإنسان وتشويه سمعة العاملين بمنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، قام جهاز الأمن الداخلي في مايو 2023 باعتقال عدد من المتعاقدين من منظمة "آرا باتشي" الإيطالية[11]، وذلك في الجنوب الليبي، وقام ببث "اعترافاتهم"

---

[8] تقرير البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثانية والخمسون، 31 مارس 2023.

[9] منظمات المجتمع المدني الليبية تطالب السلطات بإيقاف القوانين الجائرة وحملات القمع التي تستهدف المجتمع المدني، 6 أبريل 2023، https://www.libyanjustice.org/news-arabic/mnzmt-lmjtmaa-lmdny-llyby-ttlb-lsltt-byqf-lqwnyn-ljy-r-whmlt-lqmaa-lty-tsthdf-lmjtmaa-lmdny

[10] منشور رئيس حكومة الوحدة الوطنية رقم (07) لسنة 2023، https://gnu.gov.ly/uploads/2023/03/65D5578D-B200-41BF-9895-42F4E934DB37.jpeg

[11] «الأمن الداخلي»: القبض على متورطين مع منظمة «آرا باتشي» الإيطالية في جنوب ليبيا، بوابة الوسط، 12 مايو 2023، https://alwasat.ly/news/libya/398434#.

على الانترنت، وهو ما يذكرنا بالحملة القمعية التي شنها الجهاز قبل ما يزيد عن العامين على المجتمع المدني الليبي وشهدت أيضًا اعتقال نشطاء وبث اعترافاتهم على الانترنت التي لم تتم في إطار قانوني ومشكوك في كونها تمت طواعية دون إكراه.[12]

وفي إطار سعي جهاز الأمن الداخلي لإحكام هيمنته على منظمات المجتمع المدني، قام رئيس فرع الجهاز في درنة بإرسال أوامره في 26 مايو 2024 إلى مدير مكتب مفوضية المجتمع المدني في درنة ليقوم بإخطار المنظمات والجمعيات بأن عليها فتح ملفات أمنية لدى الجهاز وإحضار كل منها الإشهار الخاص بها وما يتعلق بأنشطتها والجهات الداعمة لها، مهددًا بأنه سيتخذ "إجراءات قانونية" ضد الجمعيات التي لا تنصاع لهذا القرار. وجدير بالذكر أن أنشطة الجمعيات تخضع في ليبيا بشكل شبه كامل لسيطرة الأجهزة العسكرية والأمنية، حتى أن بعض الجمعيات الخيرية تضطر لأخذ موافقة رسمية الجهات العسكرية والأمنية قبل أن تشرع في توزيع ما تتلقاه من تبرعات عينية مثل الملابس الموجهة لمستحقيها من الأيتام وذوي الحاجة.

في ظل هذا الواقع القاسي في ليبيا، عمل مركز مدافع لحقوق الإنسان خلال السنوات الماضية من أجل دعم المجتمع المدني الليبي والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، وفي هذا الإطار قام بتطوير استراتيجية لحماية ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يواجهون الخطر المباشر، وذلك بالتشاور مع المدافعين عن حقوق الإنسان لمعرفة احتياجاتهم الأساسية والعمل على تلبيتها. وفي هذا السياق رصد مركز مدافع خلال النصف الثاني من 2023، تصاعد التحديات التي تفرضها الجهات الأمنية والعسكرية على المجتمع المدني، بما في تزايد عدد الجمعيات التي يتم استدعاء ممثليها للتحقيق معهم، واحتجاز بعضهم تعسفيًا ليوم أو أكثر، كما تعرض البعض الآخر للاختفاء القسري لمدة شهر أو أكثر. وكانت غالبية تلك الحالات في طرابلس وبنغازي.

كما رصد مركز مدافع تزايد الهجمات على المدونين وصُناع المحتوى على شبكات التواصل الاجتماعي الذين يعلقون على الأوضاع السياسية أو المظالم الاجتماعية. وقد تعرض العديد منهم للتهديد أو الاحتجاز التعسفي أو الاختفاء القسري. جدير بالذكر أن تلك الموجة من استهداف المدونين ونشطاء الانترنت جاءت بعد إصدار قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية الذي يعتبره مركز

[12] المدافعين عن حقوق الإنسان ليسوا خصوم المجتمع: على السلطات الليبية احترام حقوق الإنسان والإفراج عن النشطاء المحتجزين تعسفيًا، 22 مارس 2022، https://defendercenter.org/ar/5735

مدافع بمثابة تهديد خطير لحرية التعبير والرأي والحق في حرية التجمع السلمي بالإضافة إلى الحق في الخصوصية وحماية المعطيات الشخصية.[13]

وخلال الفترة المذكورة أعلاه، قام المركز بتوثيق 11 حالة تعرض أصحابها لانتهاكات ناجمة عن القيود المفروضة على حرية التنظيم وتكوين الجمعيات. إذ تعرض مدافع عن حقوق الإنسان في شرق ليبيا للاحتجاز غير القانوني والتعذيب، وما زال يتعرض للمضايقات والتهديد من قِبَل الجهات الأمنية في شرق ليبيا. كما تعرضت ناشطتين للتهديد نتيجة دفاعهما عن حقوق المرأة في زوارة. كما تعرضت ناشطة أخرى في مجال الدفاع عن حقوق المرأة للتهديد والتحرش عبر الانترنت. كما تعرض أحد المدافعين عن حقوق الإنسان في جنوب ليبيا، وهو ينتمي إلى إحدى الأقليات العرقية في ليبيا، إلى تهديدات نتيجة نشاطه الحقوقي. كما تعرض ناشطين في غرب ليبيا الى تهديدات وملاحقة بسبب عملهم الحقوقي ، وأيضا تعرض ناشطين آخرين في شرق ليبيا تعرضا للاحتجاز التعسفي في مقر تابع لجهة عسكرية لعدة شهور. ويقبع في سجون شرق ليبيا أستاذ جامعي وسياسي معروف تعرض للاعتقال بسبب اراشه السياسية التي عبر عنها في إحدى اللقاءات . كما تلقى المركز شكوى من ناشط سياسي تعرض للاحتجاز التعسفي والتعذيب قبل فترة وبالرغم من إطلاق سراحه إلا أنه لا يزال يتعرض للتهديد والمضايقة من الجهات الأمنية.[14]

وفي ظل سياسة دعم الإفلات من العقاب عن انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا، تلقى الليبيون في أبريل 2024 خبر وفاة الناشط سراج دغمان أثناء احتجازه في معسكر الرجمة العسكري القريب من بنغازي في شرق ليبيا، وتم احتجاز دغمان تعسفيا منذ مطلع أكتوبر 2023 بصحبة أربعة آخرين، وطوال تلك الفترة لم توجه لهم اتهامات ولم يمثلوا أمام المحكمة. وقد طالبت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا بالتحقيق في وفاة دغمان والإفراج الفوري عن زملائه المعتقلين.[15]

[13] مركز مدافع و18 منظمة حقوقية: نطالب بالإلغاء الفوري لقانون "مكافحة الجرائم الإلكترونية" المُهدّد لحرية التعبير والتجمع، https://defendercenter.org/ar/6798#:~:text=86

[14] يحتفظ مركز مدافع ببيانات المدافعين المشار إليهم ويمتنع عن نشرها للحفاظ على سلامتهم وخصوصيتهم.

[15] الأمم المتحدة تدعو لتحقيق شفاف في وفاة ناشط سياسي بشرق ليبيا، 21 أبريل 2024، https://www.dw.com/ar/35

التذرع بـ "حراسة الفضيلة" لتقييد حرية التعبير

طوال السنوات الماضية يتعرض كثير من الصحفيين وممن يمارسون التعبير السلمي عن آرائهم في ليبيا إلى السجن أو الاحتجاز التعسفي أو الإخفاء القسري أو التعذيب أو كل ما سبق. ويعمل الصحفيون في ظل غياب إطار قانوني ينظم المهنة ويضمن الحق في الوصول إلى المعلومات ويضمن حرية التعبير وسلامة وأمن الصحفيين.[16] وقد أدت حوادث الاعتقال والقتل والتعذيب بحق الصحفيين خلال سنوات طويلة، دون محاسبة وتمتع الجناة بالإفلات من العقاب، إلى نشر مناخ من الخوف والترهيب أدى لإحجام بعض الصحفيين عن مواصلة عملهم الصحفي أو الابتعاد عن الأمور الشائكة التي قد تودي بحياتهم أو تعرضهم لانتهاكات حقوق الإنسان دون عقاب.

ويتزايد تهديد الجهات الأمنية والجماعات المسلحة لحرية التعبير في ليبيا بزعم حماية قيم وتقاليد المجتمع الليبي. في فبراير 2023، ألقت وزارة الداخلية القبض على الفنانة الشعبية أحلام اليمني وصانعة المحتوى حنين العبدلي على ذمة قضايا مُخلّة بالآداب العامة، بسبب مخالفتهما لقانون مكافحة الجرائم الإلكترونية.[17] وفي ذات الشهر، قام جهاز الردع بالقبض على الممثلة العراقية داليا فرهود في طرابلس، وذلك بتهمة نشر محتوى لا يتناسب مع المجتمع الليبي.[18]

كما تساهم المؤسسات الدينية الرسمية في قمع حرية التعبير بزعم حماية التقاليد والقيم الإسلامية. في مايو 2023، أصدرت الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية بإنشاء برنامج يُسمى (حراس الفضيلة) وذلك بزعم إنقاذ للمجتمع "من براثن الانحراف والإلحاد والتنصير والإرهاب الفكري والعقدي".[19] وبعد أقل من عام على إنشاء هذا البرنامج، تعرض عشرات الرجال والنساء والأطفال لانتهاكات تشمل الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب، بل ويواجه بعضهم عقوبة الإعدام، وذلك وفقًا لمنظمة العفو الدولية.[20]

---

[16] لمزيد من التفاصيل حول حرية الصحافة والتعبير في ليبيا: نداج الأحمر، حرية الصحافة في ليبيا: لا زال المشوار طويلا، مركز مدافع لحقوق الإنسان، 2023، https://defendercenter.org/ar/7052

[17] على ذمة قضايا مُخلّة بالشرف..الداخلية تؤكد القبض على أحلام اليمني وحنين العبدلي، 16 فبراير 2023، https://akhbarlibya24.net/2023/02/16/7A.

[18] جهاز الردع يرد على أنباء اختطاف الفتاة العراقية داليا فرهود في طرابلس، 5 فبراير 2023. https://www.afrigatenews.net/article/D9%84%D8%B3/

[19] «حراس الفضيلة» .. يعيد التساؤل حول مهمة وصلاحيات «الأوقاف»، بوابة الوسط، 29 مايو 2023، https://alwasat.ly/news/libya/400244

[20] ليبيا: يتعين على جهاز الأمن الداخلي وضع حد للانتهاكات تحت مسمى "حرّاس الفضيلة"، منظمة العفو الدولية، 14 فبراير 2024، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2024/02/libya-internal-security-agency-must-end-abuses-in-name-of-guarding-virtue/

المهاجرين واللاجئين في ليبيا

وفقًا لتقرير منظمة الهجرة الدولية، بلغ عدد المهاجرين في ليبيا بحلول يناير 2024 ما يزيد عن 706 ألف مهاجر، 78% منهم رجال، 11% من النساء، و11% من الأطفال (تبلغ نسبة الأطفال غير المصحوبين 4%). ويحمل أغلب المهاجرين جنسيات: النيجر، مصر، السودان، تشاد ونيجيريا. وأشار التقرير إلى أنه بحلول أغسطس 2023 بلغ عدد النازحين الداخليين بلغ 125,802 نازح، كما تم بلغ عدد النازحين العائدين إلى أماكنهم الأصلية 705,426 عائد. كما أسفرت العاصفة دانيال التي ضربت شمال شرق ليبيا في سبتمبر إلى نزوح 44,862 فرد. [21]

وخلال عام 2023، قامت قوات خفر السواحل الليبي بإعادة 17,025 مهاجر قسرًا إلى ليبيا.[22] وقد أكدت البعثة الدولية لتقصي الحقائق في تقريرها الأخير أنها وثقت ارتكاب جرائم ضد الإنسانية بحق المهاجرين في "أماكن الاحتجاز الواقعة تحت السيطرة الفعلية أو الاسمية لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية وخفر السواحل الليبي وجهاز دعم الاستقرار. وقد تلقت هذه الكيانات دعماً تقنياً ولوجستياً ومالياً من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من أجل اعتراض سبيل المهاجرين وإعادتهم". وأكدت البعثة في تقريرها المشار إليه أن بحوزتها أدلة تفيد بأن المهاجرين في ليبيا يقعون ضحية الجرائم ضد الإنسانية، وأنهم يتعرضون خلال احتجازهم تعسفيًا إلى القتل، والاختفاء القسري، والتعذيب، والاستعباد، والعنف الجنسي، والاغتصاب، وغيرها من الأفعال اللاإنسانية. وقالت البعثة إن لديها أسباباً معقولة للاعتقاد بأن الجريمة ضد الإنسانية المتمثلة في الاستعباد الجنسي قد ارتُكِبت في مراكز الاتجار في بني وليد وصبراتة أثناء ولاية البعثة.

كما كشف تقرير البعثة عن وجود أدلة لديها تدعو للاعتقاد بأن موظفين رفيعي المستوى في خفر السواحل الليبي وجهاز دعم الاستقرار وجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية قد تواطأوا مع متجرين ومهربين على صلة بميليشيات، وأن الحراس قد طلبوا وحصلوا على أموال مقابل إطلاق سراح المهاجرين، فضلا عن ذلك، أشارت البعثة بوضوح إلى أن "الاتجار، والاستعباد، والعمل القسري، والسجن، والابتزاز، والتهريب، هي عمليات تحقق إيرادات كبيرة للأفراد

21 https://libya.iom.int/sites/g/files/tmzbdl931/files/documents/2024-05/iom-libya-mission-overview-2024.pdf

22 https://dtm.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1461/files/reports/DTM_Libya_R50_Migrant_Report_05-03-2024.pdf

والمجموعات ومؤسسات الدولة". وأكدت البعثة استمرار السلطات الليبية المختلفة في اعتراض سبيل المهاجرين وإعادتهم إلى الأراضي الليبية، حيث يتعرضون مجدداً لسوء المعاملة في أماكن الاحتجاز. وذكرت عدد من أماكن الاحتجاز التي يديرها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية وتعرض فيها المهاجرين إلى التعذيب وسوء المعاملة، وهي طريق المطار، وطريق السكة، وأبو عيسى، وغريان، بالإضافة إلى مركز التهريب في بني وليد.

كما يستمر البحر الأبيض المتوسط في كونه مقبرة لأعداد كبيرة من المهاجرين خلال محاولاتهم اليائسة لاجتيازه وتحقيق حلم الوصول لشواطئ أوروبا. حيث تم تسجيل وفاة 226 مهاجر في الربع الأول من 2024، وتشير إحصاءات منظمة الهجرة الدولية إلى نحو 2500 مهاجر ماتوا غرقًا أو فقدوا خلال 2023.[23]

[23] مخاوف من غرق 60 مهاجرا أثناء عبورهم البحر المتوسط من ليبيا، 14 مارس 2024، https://www.swissinfo.ch/ara/